وفق أحدث تقرير رسمي صدر مؤخراً عن تقييم الفقر في اليمن

استمرار معدل النمو السكاني المرتفع يتسبب إبقاء عدد الفقراء ثابتاً عند حوالي سبعة ملايين نسمة

نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية:

ظاهرة الفقر خطر يهدد النسيج الاجتماعي الواحد للمجتمع اليمني

صدر مؤخراً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ملخص تقرير عام عن تقييم الفقر في ضوء مسح ميزانية الأسرة 2006م وقد تصدر ملخص التقرير تقديم كتبه الأخ/عبدالكريم إسماعيل الارحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي أشـار فيه إلى ان ظاهرة الفقر أضحت تمثل خطراً حقيقياً يهدد النسـيج الاجتماعي الواحد للمجتمع اليمني ومصدراً رئيسياً لنمو ظاهرة التطرف والإرهاب.

عرض/ بشير الحزمي

وقال ان الحكومة وللوقوف عند هذه الظاهرة التي أصبحت تؤثر على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية وبرامج الإصلاحات قد عملت جاهدة من خلال كافة تدخلاتها على التعامل الجاد مع هذه الظاهرة بتشخيصها وتحليلها ودراستها وتوفير البيانات والمعلومات الضرورية وإنها قد سعت منذ استشعارها لتلك الظاهرة الى ترجمة المسوح والدراسات التي أجريت لموازنات الأسرة المعيشية التي يمثل هذا التقرير خلاصة لآخرها إلى سياسات عامة وبرامج ومشاريع تنموية تضمنتها الخطط والاستراتيجيات العامة للدولة.

وأضاف أنه وعلى الرغم مما عكسته نتائج هذا التقرير من انخفاض متواضع لنسبة الفقر في اليمن(من 34.8٪ إلى 40.1٪) خلال السبع السنوات الماضية إلا أن الانخفاض الكبير في مؤشري فجوة وشدة الفقر يشير إلى استفادة الفئات الأشد فقراً أكثر من الفئات الوسطى وهو ما يعكس تحسناً ملموساً على خط فقر الغذاء وان هذه المؤشرات تفتح مجالاً واسعاً للدراسة والنقاش بين كافة الأطراف المعنية بتحقيق التنمية والتخفيف من الفقر في ظل التزام الجهات الحكومية بمراجعة السياسات العامة وإعادة توجيه برامج التنمية نحو التخفيف من الفقر والبطالة وخاصة في المناطق الريفية ومراجعة أداء وفاعلية عناصر شبكة الأمان الاجتماعي وإنشاء نظام فاعل للمراقبة والتقييم يساعد في مراقبة وتحليل مؤشرات الفقر بالإضافة إلى تعزيز أواصر التعاون والتنسيق والتكامل بين كل من الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة لما فيه المصلحة المشتركة.

مكونات التقرير وأهدافه

وكان التقرير قد اشتمل على سبعة مكونات رئيسية هي النتائج الرئيسية لتقيم ظاهرة الفقر، التغير في الخصائص الرئيسية للفقراء، أثر النمو والإصلاحات الاقتصادية على مستويات الفقر والبطالة، الإنفاق الاجتماعي والفقر، الحماية الاجتماعية والفقراء مراقبة الفقر، التوصيات.

فيما أشارت مقدمة التقرير إلى ان الفقر في اليمن قد شهد تنامياً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين ليطال وفق المعايير الدولية أكثر من ثلث السكان وان الحكومة اليمنية قد نفذت خلال تلك الفترة وتحديداً منذ قيام دولة الوحدة المباركة في عام 1990م خطتين خمسيتين للتنمية وإستراتيجية للتخفيف من الفقر.

كما جاء فيها ان هذا التقرير الذي (يهدف إلى تقييم اثر النمو وبرامج الإصلاحات على ظاهرة الفقر خلال الفترة الماضية، تحديد أفضل الطرق لاستهداف الفقراء والمعرضين لأخطار الوقوع في الفقر، وتزويد صانعي السياسات وشركاء التنمية بالمعارف اللازمة تحسين كفاءة الجهود المبذولة للتخفيف من الفقر من خلال تقييم آثار تنفيذ السياسات والبرامج الرئيسية على ظاهرة الفقر) يتناول تحليل النتائج المتحققة من مسح ميزانية الأسرة الذي جرى تنفيذه خلال الفترة (2005/2006م) كثمرة للشراكة بين الحكومة اليمنية وبعض الجهات المانحة.

نتائج تقييم ظاهرة الفقر

في الجزء الأول من التقرير الذي يتناول النتائج الرئيسية لتقييم ظاهرة الفقر تمت الإشارة إلى انه بسبب استمرار معدل النمو السكاني المرتفع بقي عدد الفقراء ثابتاً عندما يقارب سبعة ملايين نسمة منذ سبع سنوات تقريباً كما ان مستوى تناقص الفقر بقي متواضعاً إذا ما قورن بأهداف التنمية الألفية التي تبنتها الحكومة اليمنية حيث يتطلب تحقيق الهدف الأول المتمثل في تخفيض عدد الفقراء والى النصف، رفع معدل النمو السنوي لاستهلاك الفرد (والمقرر بـ(1٪) خلال السنوات السبع الماضية) إلى أربعة أضعاف هذا الرقم.

ويظهر التقرير هنا تناقص الفقر في المناطق الحضرية خلال فترة المسح حيث انخفضت نسبة الفقر من (32.2٪) في عام 1998م الى (20.7٪) في الفترة 2006/2005م ويرجع ذلك الى استفادة المناطق الحضرية من النمو نسبة الفقر في أربعة من المراكز الحضرية الرئيسية السبعة كما ظل ثابتاً ولم يتغير في المراكز الثلاثة الأخرى.

■ د/ عبدالكريم الارحبي

أما بالنسبة للمناطق الريفية فقد أشار التقرير إلى عدم اتساق انخفاض الفقر في المناطق الريفية مع التغير في خطوط الفقر حيث تناقصت نسبة الفقراء في المناطق الريفية من (42.4٪) في عام 1998م إلى (40.1٪) خلال الفترة 2006/2005م وقد تناقص الفقر مقاساً بفجوة الفقر وشدة الفقر في تلك المناطق كما يصبح معكوساً ايضاً عند تطبيق خطوط فقر أعلى قليلاً ومع ذلك فان التغير في الفقر على مستوى المناطق يصبح امراً طبيعياً ففي ثلاث من المناطق الريفية السبع التي تضم (40٪) من فقراء اليمن(الشمال الأوسط) وهي (صنعاء، صعدة، مأرب، الجوف،عمران،ريمة) (والجنوب الأوسط) وهي(البيضاء، لحج،أبين،الضالع و(الشرق) وهي (شبوة، حضرموت، المهرة) في هذه المناطق ساءت الحالة حيث تزايد الفقر بشكل واضح بنسبة تتراوح بين (15.10٪).

ويذكر التقرير بان مقاييس الفقر المتأثرة بالتوزيع تبين تناقصاً كبيراً في مستوى الفقر حيث تناقص مؤشر فجوة الفقر خلال الفترة من 1998م إلى 2006/2005 بمعدل أعلى من المعدل الذي تناقص به مؤشر عدد الفقراء كما تناقص مؤشر شدة الفقر بمعدل اكبر من الاثنين الأمر الذي يشير إلى استفادة الفقراء الأشد فقراً بشكل اكبر من الفقراء متوسطي الفقر.

ويبين التقرير فجوة وشدة الفقر في اليمن عنه في دول مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ الرقم القياسي لفجوة الفقر(8.9٪) مما يعني عجزاً شهرياً بسبب الفقر بمقدار(497) ريالاً للفرد. وفي المتوسط يتوجب أن يحصل الفرد الفقير على (1.431) ريالاً شهرياً لاخراجة من حالة الفقر وهو رقم يمثل ثلث متوسط الانفاق عند الفقراء وسيترتب على استهداف الفقراء بشكل دقيق إلى درجة الكمال (فيما لو أتيح) تحمل ميزانية الدولة مبلغ (124.4) مليار ريال سنوياً (حوالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك من اجل سد الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر وإخراج جميع الفقراء من حالة الفقر، ويعتبر الرقم القياسي لشدة الفقر (وهو مؤشر يعطي وزناً اكبر لفجوات الفقر للأسر الأكثر فقراً) مرتفعاً عند(3.3٪) مقارنة بمعايير دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن ناحية ثانية تبلغ فجوة فقر الغذاء في المتوسط(2.100) ريال وهو مايمثل حوالي (75٪) من متوسط الاستهلاك للفقراء غذائياً ولتوضيح هذه الفجوة ضمن الصورة العامة في اليمن يقوم صندوق الرعاية الاجتماعية حالياً بتشغيل برنامج التحويلات المالية للفقراء ويطبق حداً أعلى للمدفوعات الشهرية يبلغ(2.000) ريال الأسرة الواحدة وليس للفرد.

ويوضح التقرير ايضاً تباين مستويات الفقر بين المحافظات حيث استطاعت البيانات المتاحة في هذا التقرير ولأول مرة في اليمن إعداد إسقاطات للفقر على مستوى المديريات بدقة إحصائية معقولة باستخدام بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م وبيانات مسح ميزانية الأسرة 2006/2005م وعلى الرغم من تباين مستويات الفقر بشكل كبير بين المحافظات حيث تراوحت النسبة بين (5.4٪ و71٪) في الفترة 2006/2005م فقد سجلت محافظة عمران أعلى مستوى للفقر وبنسبة (71٪) من السكان تليها محافظتا شبوة والبيضاء وبنسبة(60٪) من السكان ومن ناحية ثانية سجلت محافظتا المهرة وأمانة العاصمة أدنى مستويات الفقر، وبينت النتائج بقاء ترتيب المحافظات بالنسبة لمقاييس الفقر الأخرى دون تغيير، كما أصبح التباين في مستوى الفقر على مستوى المناطق أكثر وضوحاً في الفترة 2006/2005م مما كان عليه في عام 1998م وذلك نتيجة لتناقص الفقر بمعدلات أسرع في المناطق الحضرية.

تطور واتجاهات ظاهرة الفقر

وفي الجزء الخاص بالتغير في الخصائص الرئيسية للفقراء أشار التقرير إلى تحسن مستوى التحصيل العلمي عند الفقراء تدني إنفاق الفقراء على الخدمات الصحية معاناة أطفال الأسر الفقيرة من سوء التغذية بنسبة أعلى، ويشير التقرير ايضاً إلى انه وعلى الرغم من تزايد الطلب بين الفقراء للاستفادة من الخدمات الصحية عند المرض إلا أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء تظل قائمة، وان التكلفة المرتفعة للخدمات الصحية تمثل السبب الرئيس لعدم محاولة الفقراء الحصول على تلك الخدمات عند المرض.

وفي الجزء المتعلق بأثر النمو والإصلاحات الاقتصادية على مستويات الفقر والبطالة ويشير التقرير إلى أن التناقض البطيء في نسبة الفقر في اليمن خلال الفترة 2006/2005-1998م يرجع بالدرجة الأولى للنمو الاقتصادي الناجم عن زيادة العوائد النفطية والى محدودية استفادة الفقراء من ذلك النمو الاقتصادي وخاصة في المناطق الريفية، كما انه لم ينجم عن التخفيضات الجمركية آثار مباشرة كبيرة، وانه قد يكون لتدهور سعر العملة المحلية(الريال اليمني)آثار انتقالية سلبية عانى ويعاني منها الفقراء، كما انه عملية الإلغاء الجزئي لدعم أسعار المشتقات النفطية خلال الفترة 2005-1998م قد أدت إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بنسبة(21٪) تقريباً وفيما يتعلق بالبطالة ومعدلاتها فقد أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين الفقراء حيث ارتفع معدل البطالة في اليمن ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة 1999-2004م بنسبة (2.6٪) وسجل معدل البطالة بين الشباب(15-24 عاماً) (28.3٪) وهو أعلى من المعدل الوطني للبطالة، كما ارتفع معدل البطالة في اليمن للقادرين على العمل بعمر 51 عاماً فأكثر) من (13.7٪) في عام 1999م إلى (16.3٪) في عام 2004م، وبالنسبة للنساء فقد ارتفع معدل البطالة بينهن من (25.4٪) إلى (39.5٪) خلال الفترة نفسها.

وفي الجزء المتعلق بالإنفاق الاجتماعي والفقر أشار التقرير إلى حدوث انخفاض في الإنفاق الاجتماعي في اليمن الى(7٪) من إجمالي الناتج المحلي، الا انه بالمقابل حدث تحسن في التغطية بخدمات التطعيم مع ضعف استهداف خدمات الرعاية الصحية الحكومية للفقراء وفي الجزء المتعلق بالحماية الاجتماعية والفقراء أوضح التقرير أن التحويلات النقدية تلعب دوراً اساسياً في التخفيف من الفقر في اليمن، وان التحويلات النقدية المباشرة من القطاع العام توازي في الأهمية تحويلات القطاع الخاص في أثرها على التخفيف من الفقر.

ويذكر التقرير هنا ان جهود الحكومة للتخفيف من الفقر في المستقبل ستحقق باستخدام برامج إشراك المجتمع مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة حيث حققا نجاحاً أفضل فيما يتعلق باستهداف الفقراء.

وفي الجزء الأخير من التقرير وردت مجموعة من التوصيات التي ركز عليها التقرير وكان من أهمها إعادة تصميم استراتيجيات التنمية بما يمكن المناطق الريفية من المشاركة في عملية التنمية والتخفيف من الفقر، ملاءمة هذا النوع من الاستراتيجيات مع السياق الاجتماعي والاقتصادي في اليمن، الإدارة الجيدة للآثار الانتقالية للإصلاحات على الفقراء توجيه الأنفاق الاجتماعي في قطاعي التعليم والصحة بشكل اكبر نحو الفقراء إعادة تصميم نظام مراقبة الفقر وبحسب الممارسات الاستثمارية في البيانات والأدوات التحليلية كمتطلب للتحليل العميق.

المجلس الوطني للسكان
المجلس الوطني للسكان NATIONAL POPULATION COUNCIL
اشراف/ الأمانة العامة

الاجتماع التحضيري الثالث للاحتفال باليوم العالمي للسكان 2008م

صنعاء/أمين إبراهيم:

يعقد صباح اليوم الأربعاء بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان الاجتماع التحضيري الثالث للجنة التحضيرية للاحتفال باليوم العالمي للسكان الذي يعقد هذا العام تحت شعار(تنظيم الأسرة حق فلنجعله حقيقة)هذا وكانت اللجنة قد عقدت مطلع هذا الأسبوع إجتماعها الثاني بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان برئاسة الدكتور/أحمد علي بورجي أمين عام المجلس الوطني للسكان جرى خلاله مناقشة التحضيرات الأولية للاحتفال باليوم العالمي للسكان الذي يصادف الحادي عشر من يوليو كل عام، وقد كرس الاجتماع لتحديد أهم الأنشطة والفعاليات التي سيتم تقديمها خلال هذا الحفل بغرض حشد التأييد والتوعية بقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وأهميتها بالإضافة إلى تسليط الضوء على التطورات التي تشهدها بلادنا في مجال العمل السكاني والتوعية بالقضية السكانية وأكد الاجتماع على ضرورة أن يصاحب هذا الحفل عدد من الفعاليات المختلفة أهمها تنظيم عرض كرنفالي شبابي وعرض بعض الفلاشات والرسائل التوعوية حول تنظيم الأسرة عبر الشاشة السينمائية المتنقلة حضر الاجتماع الأخ/مطهر أحمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان وممثلو الجهات ذات العلاقة الذي سيتم إعداده سيتضمن العديد من المحاور الرئيسية أبرزها مدخل عام يشمل المفاهيم والتعاريف والمؤشرات السكانية والسياسة الوطنية للسكان، التوزيع الجغرافي للسكان، السكان والبيئة، السكان والصحة، السكان والتنمية، الهجرة، الدين وقضايا السكان، الشباب والمراهقين، النهوض بأوضاع المرأة، الإعلام والتواصل السكاني.

وأشارت إلى أن مركز التدريب والدراسات السكانية قد عمل طوال فترة الأربع سنوات الماضية بتوجيه من وزير التعليم العالي والبحث العلمي على إعداد المقرر والمادة التي ستدمج في مناهج التعليم الجامعي وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة حيث تم عقد أكثر من أربع ورش عمل كما عقد لقاء تشاوري بين جميع رؤساء الجامعات اليمنية الحكومية برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول هذا الموضوع.

ونوهت إلى أن المادة التي ستدمج في مناهج التعليم الجامعي تعتبر شبه منجزة حديث إنها مادة واحدة وتنقسم إلى عدد من الأجزاء التي تتضمن مجموعة من المفاهيم السكانية وجميع مكونات وجوانب القضية السكانية حيث تم تحديد جميع المواضيع والمفاهيم المتعلقة بالمسألة السكانية وذلك بعد إختيارها وتحديدها من قبل المركز وتم الرفع بها إلى وزير التعليم العالي وتم إقرارها وذلك بعد مناقشتها في اللقاء التشاوري لجميع رؤساء الجامعات اليمنية وإجراء بعض تعديلات والإضافات عليها وأنه قد أصبح العمل في هذا الأمر شبه منته ولا يحتاج إلا إلى صياغة قانونية وإقرار مشروع من الحكومة فقط.

وقالت إنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد هذه المادة وإقرارها خلال الفترة القليلة القادمة وفقاً للبرنامج الزمني المحدد والبدء بتدريس هذه المادة لطلاب الجامعات اليمنية الحكومية في العام الدراسي القادم 2008/2009م ، غير أنه حتى الآن لم تحدد الكليات أو الأقسام التي ستدرس فيها هذه المادة.

وأضافت إنه خلال الفترة القادمة سيتم تنفيذ برنامج تدريب لأعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات اليمنية الحكومية على كيفية إلقاء هذه المادة للطلاب وذلك بعد أن يتم إقرارها بشكلها النهائي.

واشارت إلى أن المركز بحكم طبيعة عمله قد أنجز خلال السنوات الماضية العديد من الدراسات والبحوث الميدانية في المجال السكاني والتي كان آخرها البحث الخاص باستخدام البيانات السكانية في التخطيط والبرمجة مؤكدة على أهمية دور الجامعات اليمنية في القضية السكانية وذلك نظراً لاحتكاك الجامعة وارتباطها بأعضاء هيئة التدريس وبجميع الباحثين الذين يتعاملون مع القضية السكانية بطريقة أكاديمية علمية، كما أن الدارسين فيها هم في الغالب من الشباب والذين يرغبون في الزواج لاحقاً إن لم يكن بعضهم حديثي زواج وأن هؤلاء هم أكثر من يحتكون بالمسألة السكانية مع أسرهم وأصدقائهم ومن يحيط بهم في مجتمعهم وهم من يمكن أن يحدثوا تغييراً جذرياً في المسألة السكانية وتغييراً فكرياً في المقام الأول وأنه إذا ما استطعنا أن نغير فكر وسلوك الشباب فإننا دون شك نستطيع أن نغير فكر من سيأتي بعدهم وكذا أسرهم وأبناهم .. وهذا ماتهدف إليه سياسة إدماج المفاهيم والقضايا السكانية في مناهج التعليم الجامعي..

وأعربت عن أملها في أن تعميم هذه المادة وتدرس أيضاً في الجامعات الأهلية والخاصة وان تعم الفائدة ويستفيد منها جميع الشباب من الطلاب في مختلف الجامعات اليمنية وأن نتمكن من حل المشكلة السكانية التي تعانيها بلادنا جذرياً.

تشكيل لجنة إعداد آلية لدمج قضايا السكان في التعليم الجامعي وإعداد الدليل التعليمي

صنعاء/14أكتوبر:

اصدر الأستاذ الدكتور/صالح باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي قبل أيام قراراً وزارياً رقم(361) لسنة2008م بشأن تشكيل لجنة إعداد آلية لدمج قضايا السكان في التعليم الجامعي وإعداد الدليل التعليمي وقد قضت المادة الأولى من القرار لتشكيل لجنة لإعداد الدليل التعليمي وتسمى لجنة التسيير وتتكون من أ.د/ خالد عبد الله طميم رئيس المجلس العلمي لمركز التدريب والدراسات السكانية،رئيس جامعة صنعاء رئيساً،أ.د/أحمد محمد الحداد مدير المركز نائب رئيس المجلس العلمي نائباً،أ.د/علي قاسم وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عضواً،أ.د/علي محمد الصبري عضو المجلس العلمي للمركز الصحة والسكان عضواً،أ.د/نورية علي حُمد عضو المركز العلمي للمركز-علم الاجتماع والسكان،أ.د أحمد مطهر عقبات عضو المركز العلمي للمركز-الإعلام والسكان عضواً أ.د داود عثمان عضو المجلس العلمي للمركز-السكان والتنمية عضواً،م/إيمان الجوفي أمين عام المركز مقراراً،وقضت المادة الثانية من القرار الوزاري بأن تتولى اللجنة الأعمال والمهام المتمثلة في إعداد آلية لدمج قضايا السكان في التعليم الجامعي إبتداء من العام الدراسي 2008/ 2009 إعداد الدليل التعليمي،تشكيل الفريق الفني المساعد وتحديد مهامه في إنجاز الدليل عقد حلقة نقاش علمية ليوم واحد لمناقشة وإقرار مسودة الدليل التعليمي برئاسة ورعاية الملاحظات التي ستقدم من الورشة واخراجه بالشكل المطلوب أن يقوم وزير التعليم العالي والبحث العلمي ويدعى إليها رؤساء الجامعات الحكومية والجهات ذات العلاقة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لمناقشة مسودة الدليل وإثرائها بالملاحظات المفيدة وإقرارها،إعادة صياغة الدليل بناء على المركز بالتعاون مع الصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بطباعة الدليل وتوزيعه على كل الجامعات اليمنية خلال الفترة (سبتمبر-نوفمبر2008م) وفقاً لخطة عمل مشروع الدليل.

وفي تصريح خاص لصحيفة(14أكتوبر)أوضحت الأخت/إيمان أحمد الجوفي أمين عام مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء بأن الدليل التعليمي

بعد مشاركته في المؤتمر القومي للسكان بالقاهرة

د/ أحمد بورجي: المؤتمر يؤكد أن النجاح في ترشيد مستويات النمو السكاني يعد أساساً للتعامل مع الأبعاد الأخرى للمشكلة السكانية

متابعة/ بشير الحزمي:

عقد نهاية الأسبوع الماضي بالعاصمة المصرية القاهرة المؤتمر القومي للسكان 2008م الذي نظمته وزارة الصحة والسكان والمجلس القومي للسكان بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (10-9 يونيو 2008م) تحت شعار(من أجل حياة بلا معاناة) وشاركت فيه الجمهورية اليمنية.

وفي تصريح خاص لصحيفة(14 أكتوبر) أوضح الدكتور/ أحمد علي بورجي أمين عام المجلس الوطني للسكان الذي شارك في المؤتمر ممثلاً عن بلادنا أن المؤتمر القومي للسكان الذي انعقد في القاهرة ويهدف إلى قيام توافق مجتمعي على الأهداف القومية للسياسة السكانية والاستراتيجيات التي تهدف لترشيد معدلات النمو السكاني تجديد الالتزام المجتمعي لتبني آليات تتسم بالكفاءة والفاعلية لضمان نجاح الخطة الإستراتيجية في تحقيق أهدافها تأكيد التواصل والترابط بين الأهداف القومية للسكان والأهداف التنموية المستدامة وان كلاً منهما يعزز فرص النجاح للآخر قد اختتم أعماله بإصدار توصياته بعد مناقشات استمرت يومين من قبل حوالي 2000 شخصية مصرية وعربية وإقليمية ودولية مشاركة من الجهات ذات العلاقة لأربعة محاور رئيسية تضمنت عدداً من القضايا والأبعاد الفرعية المتعلقة بالوضع السكاني والتي تصدرتها قضايا المرأة وخدمات تنظيم الأسرة والسياسة الإعلامية والمجتمع المدني واللامركزية وتفعيل دور المحليات والتعليم ومحو الأمية والتربية وغيرها من القضايا والموضوعات السكانية الأخرى.

وقال إن التوصيات التي خرج بها المؤتمر تحت عنوان(تعزيز مفهوم الأسرة الصغيرة القائمة على طفلين) قد أكدت أن النجاح في ترشيد مستويات النمو السكاني يعد اساساً للتعامل بشكل متكامل وبكفاءة مع الأبعاد الأخرى للمشكلة السكانية وعلى أهمية تبني الممارسة المسؤولة للحقوق الإنجابية والموازنة بين الاختيار الفردي والبعد المجتمعي بما يتيح الفرصة أيضاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتعزيز الاتجاهات الداعمة لتبني المجتمع لمفهوم الأسرة الصغيرة القائمة على طفلين مع مراعاة المباعدة لفترة من 3 إلى 5 سنوات حتى يمكن تحقيق الأهداف السكانية والاستفادة من الفرصة الديموجرافية التي تتحقق بانخفاض مستويات الإنجاب والمحافظة على مستوى الإطار المؤسسي للتعامل مع المشكلة السكانية تأكيداً لاعتبارها مشكلة قومية تحظى بالأولوية وهو ما يتطلب استمرارية المجلس القومي للسكان في أعداد خطط العمل التنفيذية وفقاً للأهداف المتفق عليها وتفعيل آليات المتابعة والتقييم لنتائج العمل، وان تكلف اللجنة التنفيذية للمجلس القومي للسكان بالعمل على تنظيم انعقاد المؤتمر القومي للسكان دورياً كل عامين لدراسة الوضع السكاني وتقييم فعالية الخطة الإستراتيجية والفرص المتاحة والتحديات ومراجعة الرؤية المستقبلية.

وأشار إلى أن المؤتمر قد أصدر أيضاً مجموعة من التوصيات التي تشكل في مجملها الأساس للبرنامج القومي للسكان وتنظيم الأسرة في السنوات المقبلة وتعظم فرص نجاح تحقيق الأهداف القومية للسكان، حيث أوصى المؤتمر بالنسبة لخدمات تنظيم الأسرة بإعداد خريطة متكاملة للاحتياجات من منافذ تقديم الخدمات وتطوير نطاق استخدام أساليب الاتصال الشخصي.

كما أوصى المؤتمر بتوسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني في الدعوة لمفهوم الأسرة الصغيرة ودعم دور الشباب في تبني مفهوم الأسرة القائمة على طفلين وتدريب الشباب على أبعاد المشكلة وإقناعهم بالمشاركة الإيجابية.

ودعا المؤتمر إلى استمرار الحملة القومية للإعلام للحفاظ على وضع المشكلة السكانية في بؤرة اهتمام المجتمع وتنويع مداخل التعامل الإعلامي وتفعيل دور الدراما التلفزيونية والإذاعية لدعم الاتجاهات الإيجابية في مواجهة المشكلة السكانية، وتفعيل دور المجالس الإقليمية للسكان وتمكينها من القيام بدور اكبر في تخطيط وتنفيذ البرامج السكانية.

كما شدد المؤتمر في توصياته على أهمية إضافة موضوعات الثقافة السكانية إلى المقررات الدراسية بدءاً من التعليم الأساسي وحتى المرحلة الجامعية وإدخال برامج الثقافة السكانية في جامعة الأزهر للعاملين في مجال الدعوة ودعوة المؤسسات الدينية الى تنظيم لقاءات للاتفاق على مفاهيم ورسائل محددة تتعلق بالقضية وتعكس صحيح الدين.

وأكد الأهمية الكبرى التي مثلها انعقاد هذا المؤتمر في ظل اهتمام وطني وإقليمي ودولي على كافة المستويات بضرورة مواجهة المشكلة السكانية والبحث عن سبل حل غير تقليدية لمواجهتها باعتبارها تشكل التحدي الكبير أمام جهود التنمية وماخرج به من القرارات والتوصيات الهامة.

التي سيكون لتطبيقها الأثر الايجابي الكبير في تحسن الوضع السكاني والمساهمة في مواجهة وحل المشكلة السكانية التي تعاني منها العديد من الدول ومنها بلادنا خصوصاً وان مجمل التحديات والمشكلات السكانية التي يعانيها عدد كبير من دول العالم متشابهة وبالتالي فإن المعالجات والحلول المناسبة لها قد تتشابه إلى درجة كبيرة مع اختلاف بسيط في الآليات وبرامج التنفيذ وثمن الكلمة التوجيهية لفخامة الرئيس المصري محمد حسني مبارك في افتتاح المؤتمر والتي دعا فيها إلى وقفة مصيرية لمواجهة قضية الزيادة السكانية وإلى حملة قومية للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة ومخاطر الزيادة السكانية التي تهدد الأمن القومي وتلتهم عائدات الإنجازات التي تتحقق في كل المجالات.

■ د/ أحمد بورجي

يذكر أن الخطة القومية للسكان بجمهورية مصر العربية تتضمن أربعة محاور رئيسية تسعى إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والإنجابية وتنظيم الأسرة، تغيير الاتجاهات والسلوك في شتى المجتمعات لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة تحسين وضع المرأة في الأسرة بالتعليم والعلم والاهتمام بصحتها ومحو أميتها وجعلها صاحبة أو مشاركة في قرار تحديد عدد أطفال أسرتها الاهتمام بمتابعة وتقييم وتقديم هذه الخطة بصورة ترفع من كفاءة نظم المعلومات السكانية في مصر.

وقفة تأمل

الحمل المبكر

يعد الحمل عبئاً على جسم المرأة ويحدث تغيرات في جسمها ويضيف مهاماً وأعباءً لكل جزء في الجسم والمرأة بحكم تركيبة جسمها الفسيولوجية فإنها تحتاج إلى الوصول إلى مرحلة النضوج الجسماني والنفسي حتى تكون جاهزة وقادرة على الحمل و يكون الحمل آمناً وسليماً.والحمل الأول للمرأة بشكل عام له متاعبه وأخطاره،فالنضوج الجنسي والوصول إلى مرحلة التبويض والحيض ليس مؤشراًسليماً وصحياً لبدء الإنجاب بل يجب أن تصل المرأة والرجل إلى مرحلة الاستعداد الجسماني والنفسي للإنجاب وخاصة للمرأة لان الحمل يحدث في جسمها،فمن ناحية الجانب الجسماني يجب أن تصل كل أعضاء جسم المرأة إلى مرحلة الاستقرار أي أن يكتمل نموها حتى تكون قادرة على تحمل مسؤولية الإنجاب خاصة أعضاء الجهاز التناسلي كما أن الهيكل العظمي للمرأة يجب أن يكون مستعداً لتحمل عبء إضافي جراء الحمل حيث يزيد وزن الحامل بمقدار12-15كجم خلال مرحلة الحمل ورغم أن جسم الإنسان غالباً ما يكون متوازناً في الحالة الطبيعية ويتوزع ثقله على الهيكل العظمي المسؤول عن حمل الجسم وحماية أجزائه الداخلية،إلا أنه في حالة الحمل يحدث عبء إضافي على هذا الهيكل وقد يحدث هذا العبء بعض المتاعب للمرأة الحامل،حيث تكون هذه المتاعب كبيرة وشديدة إذا لم يكن جسم المرأة قد اكتمل نموه ووصل إلى حجمه الطبيعي وإلى درجة الصلابة المناسبة وهذا أيضاً ما يتم في حدود سن العشرين،ويعتبر الحوض عند المرأة هو أكثر الأجزاء في الهيكل العظمي له علاقة بالحمل والذي ينمو فيه الجنين ويخرج من خلاله،وهذا الجزء في الهيكل العظمي لايكتمل نموه قبل سن العشرين هذا بالإضافة إلى الاستعداد النفسي والاجتماعي،فبعد سن العشرين تكون المرأة أكثر استعداداً للحمل وتحمل مشقته وأكثر أستعداداً لرعاية حملها بمسؤولية وبأقل طيش ولا مبالاة،وتتقبل المولود وتكون مستعدة لرعايته والاهتمام به، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات والبحوث التي تبين أن صحة المواليد وسلامتهم تكون أفضل في عمر مابعد العشرين عاماً للأم،وهذا يعد دليلاً على استعداد الأم الجسماني والنفسي والصحي للحمل،وتشير الدراسات إلى أن وفيات حديثي الولادة في الشهر الأول بعد الولادة،تكون أكثر حيث تتعدى 60في الألف عند الأم التي يقل عمرها عن عشرين عاماً وهنا يجب أن تتنبه المرأة جيداً إلى هذا الأمر وأن لا تفكر في الحمل قبل سن العشرين وذلك حفاظاً على حياتها وصحتها وعلى المولود أيضاً.